

† ◊ ΧΗΛΕ† † ΗΣ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊ Σ◊ Ι

◊ ◊ ΕΖΕΣΙ ΕΣΩΕΕΥ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 22 نونبر 2022

العدد 665

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقرارات المكتب
06.....	أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة
07.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة
10.....	أنشطة الرئاسة
17.....	أنشطة الفرق والمجموعات البرلمانية

■ اجتماع المكتب رقم 2022/28

ليوم الإثنين 14 نونبر 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 14 نونبر 2022 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة، ومشاركة الأعضاء السادة:

■ محمد حنين	:	النائب الأول للرئيس؛
■ أحمد اخشيشن	:	النائب الثاني للرئيس؛
■ فؤاد القادري	:	النائب الثالث للرئيس؛
■ عبد الإله حفطي	:	محاسب المجلس؛
■ ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
■ مصطفى مشارك	:	أمين المجلس؛
■ جواد الهلالي	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السيدة والسادة:

■ المهدي عثمان	:	النائب الرابع للرئيس؛
■ السيد عبد السلام بلقشور	:	النائب الخامس للرئيس؛
■ محمد سالم بنمسعود	:	محاسب المجلس؛
■ صفية بلققيه	:	أمانة المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ مشروع قانون المالية

← قرار رقم 2022/28/01 بالإعلان عن التوصل بمشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، وإحالته إلى اللجنة الدائمة المختصة.

← قرار رقم 2022/28/02 بوضع الجدولة الزمنية لدراسة مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023، والدعوة إلى اجتماع لندوة الرؤساء، يوم الثلاثاء 15 نونبر 2022 للتداول حول الموضوع، بحيث تم الاتفاق على توزيع الأجل المخصص للدراسة بين اللجان الدائمة والجلسات العامة، كالآتي:

- إلى غاية 16 نونبر 2022: دراسة مشروع قانون المالية في لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- الفترة الممتدة من 17 نونبر إلى 02 دجنبر 2022: مواصلة دراسة مشروع قانون المالية ومناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية أمام اللجان الدائمة؛
- الإثنين 05 دجنبر 2022، ابتداء من الساعة العاشرة والنصف صباحا: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية أمام الجلسة العامة.

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← قرار رقم 2022/28/03 بالإعلان في الجلسة العامة عن منطوق القرارات الصادرين عن المحكمة الدستورية بخصوص منازعات تتعلق بانتخاب أعضاء في المجلس، إثر الاقتراع الذي أجري في 05 أكتوبر 2021:

أ- القرار الأول رقم 200/22 الصادر بتاريخ 25 أكتوبر 2022، القاضي بـ:

- إلغاء انتخاب كل من السيد عز الدين زكري والسيدة أمال العمري عضوين في مجلس المستشارين، برسم الهيئة الناجبة المكونة من ممثلي المأجورين، والأمر بإجراء انتخابات جزئية لشغل المقعدين الشاغرين، طبقا للمادة 92 من القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين؛
- ورفض الطلبات الرامية إلى إلغاء انتخاب السيدات والسادة ميلود معصيد ونور الدين سليك ومينة حمداني وفاطمة الإدريسي وبوشعيب علوش ومريم الهلواني في نفس الاقتراع، وتصحيح النتائج الحسابية التي أعلنتها لجنة الإحصاء؛
- ورفض الطلب الرامي إلى إلغاء انتخاب السيدة سلمية زيداني في الاقتراع المذكور.

ب- القرار الثاني رقم 201/22 الصادر بتاريخ 04 نوفمبر 2022، القاضي بإلغاء انتخاب السيد أحمد الصغير، برسم الهيئة الناجبة لممثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية بالدائرة الانتخابية "سوس-ماسة"، والأمر بإجراء انتخاب جزئي بخصوص المقعد الذي كان يشغله.

← قرار رقم 2022/28/04 بعقد جلسة عامة تشريعية يوم الثلاثاء 22 نونبر 2022 بعد الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، للدراسة والتصويت على مشروع قانون -إطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، مع تنظيم مناقشة المشروع في اجتماع ندوة الرؤساء ليوم الثلاثاء 15 نونبر 2022.

❖ الأسئلة الشفهية

← قرار رقم 2022/28/05 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 15 نونبر 2022 على الساعة الثالثة بعد الزوال، المخصصة لمساءلة السيد وزير العدل، والسيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، والسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، برئاسة السيد أحمد اخشيشن النائب الثاني للرئيس، والسيدة صفية بلعقبة في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2022/28/06 بإحالة أربعة طلبات لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 15 نونبر 2022، إلى الحكومة قصد تحديد الموقف منها وفقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، وتتعلق ب:

- مراكز الوساطة والتحكيم التجاري، تقدم به السيد رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛
- استمرار الاحتجاجات بقطاع التعليم وتأثيرها على الزمن المدرسي للمتعلمين، تقدم به المستشار السيد خالد السطحي؛
- اضطرابات عدد من المهن القضائية وتأثير ذلك على السير العادي لمرفق العدالة، طلبان تقدم بهما على التوالي أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية والمستشارة السيدة لبنى علوي.

(أحيلت إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبّرت عن تعذر تجاوبها مع هذه الطلبات.)

❖ تقييم السياسات العمومية

← قرار رقم 2022/28/07 بتحديد محاور الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية للسنة التشريعية الجارية، في اجتماع المكتب المقبل.

❖ شؤون تنظيمية

← قرار رقم 2022/28/08 بالإعلان في الجلسة العامة، عن انتداب أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل، المستشار السيد "نور الدين سليك" رئيسا لهذا الفريق.

❖ العلاقات الخارجية

← قرار رقم 2022/28/09 بالموافقة على تلبية الدعوة

الموجهة من السيد سيدي محمد تونس، رئيس برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيداو)، للسيد رئيس مجلس المستشارين، السيد النعم ميارة، للمشاركة وإلقاء كلمة في فعاليات افتتاح الدورة الثانية برسم سنة 2022 لهذه المنظمة البرلمانية الجهوية، والتي ستعقد بأبوجا، جمهورية نيجيريا الفيدرالية، يوم 28 نونبر 2022.

❖ قضايا للمتابعة

مخرجات الملتقى البرلماني الرابع للجهات:

← تنظيم لقاءات جهوية دورية، بشراكة مع جهات المملكة، على أن يعقد أول لقاء في جهة الداخلة-وادي الذهب، في شهر دجنبر المقبل.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بعد سلسلة من الاجتماعات على مدى الأسبوع الماضي، تمكنت اللجنة من إنهاء المناقشة التفصيلية لمواد مشروع قانون المالية رقم 50.22 للسنة المالية 2023.

وجدير بالذكر أن اللجنة قررت تحديد يوم الجمعة 02 دجنبر القادم من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثانية عشرة زواكأجل لإيداع الفرق والمجموعات البرلمانية لتعديلاتها حول المشروع، على أن يعقد اجتماع في اليوم الموالي (السبت 03 دجنبر) على الساعة العاشرة صباحا للبت في هذه التعديلات والتصويت على الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2023.

هذا وستشرع اللجنة ابتداء من يومه الثلاثاء بعد جلسة الأسئلة الشفهية في دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصها وذلك بمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية.

ومن جهة أخرى عقدت اللجنة يوم الأربعاء 16 نونبر 2022 اجتماعا ثلاثيا مع بنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب لدراسة موضوع "آليات تمويل الأبنك للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة".

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنياية الأساسية :

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الأربعاء 16 نونبر 2022 تضمن جدول أعماله دراسة مشروع القانونين التاليين:

■ مشروع قانون رقم 18.18 بتنظيم عمليات جمع التبرعات من العموم وتوزيع المساعدات لأغراض خيرية (في إطار قراءة ثانية).

■ مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها.

وقد صادقت اللجنة بالإجماع على المشروع الأول المتعلق بجمع التبرعات، فيما قدم السيد وزير الداخلية عرضا حول المشروع الثاني تلتته تدخلات السادة المستشارين في إطار المناقشة العامة ثم جواب السيد الوزير، على أن تواصل اللجنة مسطرة المصادقة على هذا المشروع لاحقا.

■ الثلاثاء 22 نوفمبر 2022:

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

بعد الجلسة العامة قاعة عكاشة.

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية.
لجنة الداخلية والمجمعات الترابية والبنيات الأساسية:

بعد جلسة الأسئلة الشفوية قاعة الندوات.

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والماء.
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بعد جلسة الأسئلة الشفوية القاعة 5.

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان.

■ الأربعاء 23 نوفمبر 2022:

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

الساعة الثالثة بعد الزوال القاعة 8.

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للبلاط الملكي.
- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة.

الساعة الخامسة مساء القاعة 8.

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

الساعة الثالثة بعد الزوال القاعة 5.

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية.

لجنة القطاعات الانتاجية:

الساعة الثانية والنصف بعد الزوال **قاعة عكاشة.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

الساعة الثالثة بعد الزوال **قاعة الندوات.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية.
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

الساعة الثانية بعد الزوال **القاعة 3.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج.
■ **الخميس 24 نوفمبر 2022:**
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

الساعة العاشرة صباحا **قاعة عكاشة.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
الساعة الثالثة بعد الزوال **قاعة عكاشة.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط للسنة المالية 2023.
الساعة السادسة مساء **قاعة عكاشة.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس النواب ودراسة مشروع الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين للسنة المالية 2023.
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

الساعة الثالثة بعد الزوال **قاعة الندوات.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة النقل واللوجستيك.
لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

الساعة الحادية عشرة صباحا **القاعة 5.**

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية للمحاكم المالية.

■ الجمعة 26 نوفمبر 2021:

لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية:

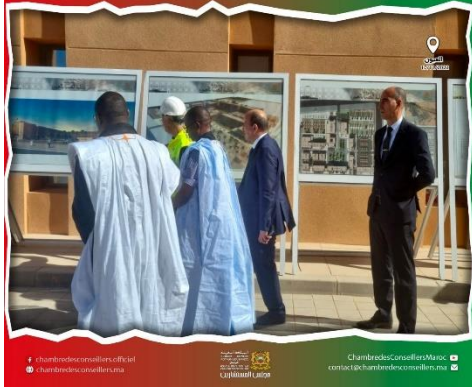
على الساعة العاشرة صباحا قاعة الندوات.

➤ دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار للسنة المالية 2023.

ملحوظة:

البرنامج وقاعات الاجتماعات قابل للتغيير.

رئيس مجلس الشيوخ البوروندي يقفوف بزيارة عمل للمغرب .



بدعوة كريمة من رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة قام رئيس مجلس الشيوخ البوروندي السيد SINZOHAGERA Emmanuel بزيارة عمل لبلادنا طوال الأسبوع الماضي، وذلك على رأس وفد برلماني هام.

وقد استهل الوفد البرلماني البوروندي زيارته بسلسلة المباحثات التي أجراها يوم الثلاثاء 15 نونبر 2022 مع رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، ورئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالب العلمي والتي تناولت أساسا سبل تفعيل وتعزيز العلاقات البرلمانية المغربية البوروندية في إطار سعي البلدين إلى توطيد وتوسيع تعاونهما الثنائي خاصة في المجالات الاقتصادية والمؤسسية، هذا فضلا عن اللقاء الذي جمع رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين السيد مولاي مسعود أكناو بنظيره بمجلس الشيوخ البوروندي.

وتضمن برنامج هذه الزيارة أيضا عقد لقاءات مع أعضاء في الحكومة المغربية يوم الأربعاء 16 نونبر 2022، ثم انتقل الوفد البرلماني، في اليوم ذاته، إلى مدينة العيون حيث عقد بمعية رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة لقاءات عمل يومي الخميس 17 والجمعة 18 نونبر مع ممثلي السلطات المحلية والمنتخبين، كما قام بزيارات ميدانية لبعض المشاريع التنموية والمؤسسات العمومية للاطلاع، عن كثب، على مجمل مظاهر التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها الأقاليم الجنوبية للمملكة في ظل ما تنعم به من هدوء واستقرار.

كما قام الوفد البوروندي بعد ذلك بزيارة ممثلة لمدينة أكادير.

وقد أشاد رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي، إيمانويل سينزو أكيرا، يوم الخميس 17 نونبر 2022 بالعيون، بالدينامية التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة، لاسيما مدينة العيون.

وقال السيد سينزو أكيرا، في تصريح للصحافة عقب جولة قام بها إلى مجموعة من الأوراش السوسيو-اقتصادية بعاصمة الصحراء المغربية، "إن مدينة العيون تشهد تطورا في العديد من القطاعات، لاسيما الصحة والتعليم والرياضة، والتي تحقق العيش الكريم للسكان المحلية".



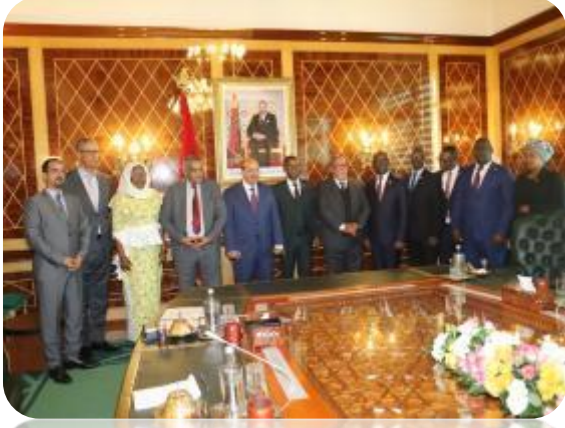
وأضاف السيد سينزو أكيرا، أن هذه الزيارة شكلت فرصة للاطلاع عن قرب على المشاريع التنموية التي يتم إنجازها بمدينة العيون، معبرا عن إعجابه بجودة البنيات التحتية والمشاريع التنموية المبتكرة في مختلف المجالات. وأشار إلى أن المغرب تمكن من تحقيق مستوى جد مهم في مجال اللاتمرکز، كما يتضح من خلال تفويض مجموعة من الصلاحيات للسلطات المحلية والجهوية، التي تركز على تعزيز التنمية وتلبية احتياجات الساكنة المحلية. وأعرب، في هذا السياق، عن رغبة بلاده في الاستفادة من التجربة المغربية بهدف إرساء سياسة لامركزية فضلى في بوروندي. وذكر السيد سينزو أكيرا، من جهة أخرى، بأن جمهورية بوروندي والمملكة المغربية تربطهما علاقات تعاون وصداقة وأخوة متينة.

من جهته، أبرز رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة، أن زيارة مجلس الشيوخ البوروندي للعيون تندرج في إطار تعزيز العلاقات الثنائية، وفي سياق مذكرة تفاهم موقعة بين مجلس المستشارين ومجلس الشيوخ البوروندي. وأضاف السيد ميارة، في تصريح مماثل، أن زيارة رئيس مجلس الشيوخ البوروندي لمدينة العيون مكنته من الإطلاع على العديد من المنجزات التي تحققت في الجهة، في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي أعطى انطلاقة جلالته الملك محمد السادس، مذكرا بأن جلالته أبرز، في خطابه السامي بمناسبة تخليد الذكرى الـ 47 للمسيرة الخضراء، مستوى إنجاز المشاريع التنموية في هذه الأقاليم.

وأكد السيد ميارة أن هذه الزيارة تعكس كذلك واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة، مضيفا أن هذه الجهود تشكل مصدر اعتزاز بالنسبة لسكان الصحراء المغربية.

وقام السيد سينزو أكيرا، الذي كان مرفوقا بالقتصل العام البوروندي بالعيون بنيامين انداكيجيما وأعضاء من الوفد البرلماني البوروندي، بزيارة لمجموعة من المشاريع التنموية سواء منها المنجزة أو التي في طور الإنجاز والتي تشمل المركز الإستشفائي الجامعي وكلية الطب والصيدلة ومدينة المهن والكفاءات، بالإضافة إلى القرية الرياضية والمسبح الأولمبي والقاعة متعددة التخصصات ومختبر البحث التابع لجامعة محمد السادس بقم الواد، ومحطة تحلية مياه البحر، والميناء الفوسفاطي.

وكان رئيس مجلس الشيوخ البوروندي عقد، في وقت سابق، لقاء مع رئيس المجلس الجماعي للعيون، مولاي حمدي ولد الرشيد.



استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارا يومه الثلاثاء 15 نونبر 2022 بمقر المجلس رئيس مجلس الشيوخ البروندي السيد SINZOHAGERA Emmanuel الذي يقوم بزيارة عمل لبلادنا على رأس وفد برلماني هام.

وخلال هذا الاستقبال، الذي حضره السفير البروندي بالرباط، أجرى الجانبان مباحثات هامة تناولت سبل تفعيل وتعزيز العلاقات البرلمانية المغربية البروندية في إطار سعي البلدين إلى توطيد وتوسيع تعاونهما الثنائي خاصة في المجالات الاقتصادية والمؤسسية.

في البداية رحب السيد النعم ميارا بزيارة الوفد البروندي التي تدخل في إطار تنفيذ مضامين مذكرة التفاهم الموقعة

بين المجلسين، مذكرا بالزيارة الناجحة التي قام بها إلى جمهورية بروندي خلال شهر شتنبر الماضي حيث ترأس أشغال اللقاء التشاوري التاسع لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي (أسيكا) كما أجرى لقاءات مثمرة مع المسؤولين البرونديين، معبرا بالمناسبة عن إعجابه بالشعب البروندي الذي يواصل بكل ثبات مسيرته على درب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المسار الديمقراطي.

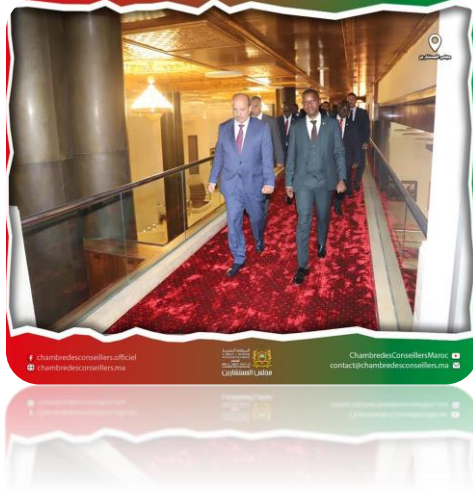
وأضاف السيد الرئيس أن العلاقات الأخوية القوية بين البلدين والشعبين الصديقين يجب أن تكون حافزا لمزيد من العمل بغية تقوية التعاون المؤسسي وإحكام التنسيق وتبادل التجارب والخبرات في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك، مشددا على أن مجلس المستشارين يضع خبرته وتجربته في التعاطي مع القطاعات الحيوية رهن إشارة الاشقاء في بروندي ولا سيما ما يتصل بالإدارة والطاقات المتجددة واللامركزية والجهوية الموسعة التي حققت فيها بلادنا خطوات مهمة.

وعبر السيد الرئيس في السياق عن أمله في أن تسهم هذه الزيارة في تحقيق نتائج ملموسة في المستقبل القريب، معربا عن ثقته بإرادة وقدرة السيد SINZOHAGERA Emmanuel على المضي قدما في هذا الاتجاه.

وبعد أن قدم للوفد البروندي شروحات حول تركيبة مجلس المستشارين وخصوصياته والأدوار الدستورية المنوطة به وعمله الدؤوب لتحقيق المصالح العليا للوطن بعيدا عن التجاذبات السياسية، تحدث السيد النعم ميارا عن النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا في عهد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله والتي ساهمت في تعزيز العيش المشترك والحفاظ على الكرامة الانسانية للمواطن المغربي.

ومن جهة أخرى أشار السيد الرئيس إلى الوضعية الدولية الصعبة الناتجة أساسا عن تداعيات أزمة كوفيد واستمرار الحرب الروسية الأوكرانية وآثارها الوخيمة على الاقتصاد العالمي، فضلا عن تبعات التغيرات المناخية واستفحال ظاهرة الجفاف وغيرها من المشاكل التي انعكست سلبا على المعيش اليومي للمواطن.

وفي هذا الصدد عبر السيد الرئيس عن يقينه أن وطنية المغاربة وتلاحم مكونات الشعب المغربي ستمكن من التغلب على هذه الصعوبات العابرة واسترجاع الاقتصاد لعافيته وتحقيق معدلات النمو المرجوة.



من جهته حرص رئيس مجلس الشيوخ البروندي على نقل تهنئة فخامة الرئيس البروندي للسيد النعم ميارا بصفته رئيسا لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس الماثلة في إفريقيا والعالم العربي على تنظيم ونجاح اللقاء التشاوري للرابطة المنظم بالعاصمة بوجمبورا.

وبعد أن هنا الشعب المغربي على نجاحه في الحفاظ على مقوماته التاريخية وإرثه السياسي بخصوصيته المتجلية في الدور المحوري للمؤسسة الملكية، قدم السيد SINZOHAGERA Emmanuel نظرة عن التاريخ السياسي البروندي منذ العهد الملكي إلى الفترة الراهنة مروراً بالمرحلة الاستعمارية، وكذا مسار الشعب البروندي المستمر من أجل تجاوز عثرات الماضي الاستعماري والحفاظ على الوحدة وتلاحم مكونات الشعب البروندي الذي تمكن، بفضل ذلك، من تخطي العديد من الأزمات المهددة للاستقرار والأمن الضروريين لدينامية الاستثمار والدورة الاقتصادية المنتجة.

ودعا المسؤول البروندي الأفرقة إلى الاستفادة من التجربة المغربية في الحفاظ على الاستقرار والمقومات التاريخية، وإلى أن تستعيد الدول الإفريقية صحتها وتعاونها من أجل تعميق التعاون جنوب-جنوب بما يسهم في تحقيق اقتصاد إفريقي مزدهر وتعزيز وتنويع المبادلات التجارية بين البلدان الإفريقية.

واعتبر السيد SINZOHAGERA Emmanuel أن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس الماثلة في إفريقيا والعالم العربي من شأنها أن تشكل آلية فعالة لخدمة هذا التغيير المنشود وتعزيز الوحدة الإفريقية باعتبارها ركنا أساسا للتنمية.

وعبر رئيس مجلس الشيوخ البروندي عن أمله في أن تسفر زيارته للمغرب عن نتائج مهمة في تعزيز القدرات والاستفادة من التجربة المغربية وتعميق التعاون الثنائي في مجالات الفلاحة ومواجهة التغيرات المناخية والتكنولوجيا الجديدة وسياسة اللامركزية، داعيا في هذا الصدد المستثمرين المغاربة إلى اغتنام الفرص الاستثمارية التي يتيحها الاقتصاد البروندي.

وفي موضوع الوحدة الترابية للملكة، عبر الجانب المغربي عن تقديره للموقف الإيجابي لبروندي تجاه قضية الصحراء المغربية ودعمها المستمر للمملكة لجهودها المحلصة لإيجاد حل دائم للتزاع المفتعل حول مغربية الأقاليم الجنوبية.

حضر هذا الاستقبال أعضاء مكتب المجلس السادة محمد حنين، أحمد اخشيشن وعبد الإله حفطي والسيد الأسد الزروالي الأمين العام للمجلس.

استقبال نائب رئيس جمهورية السلفادور



استقبل رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة يومه الإثنين 14 نونبر 2022 بمقر المجلس نائب رئيس جمهورية السلفادور السيد Felix Ulloa الذي يقوم حاليا بزيارة عمل لبلادنا هي الأولى من نوعها للقارة الافريقية، بصفته نائبا لرئيس الجمهورية.

وخلال هذا اللقاء أجرى الطرفان مباحثات استهلّت بالتعبير عن ارتياحهما المشترك لمستوى وجودة العلاقات السياسية القائمة بين البلدين والتي تعززت بتدشين مقر سفارة السلفادور بالرباط خلال شهر أكتوبر الماضي ضمن مسار التحول النوعي الذي تعرفه علاقات الصداقة والتعاون الثنائي بفضل ما تحظى به من متابعة وعناية كريمة من لدن جلالة الملك محمد السادس حفظه الله وفخامة الرئيس السالفادوري.

وقد شدد الجانبان في هذا السياق على أهمية وضرة العمل من أجل توطيد العلاقات والشراكة الاقتصادية وتحفيز المبادلات التجارية في مختلف القطاعات، وذلك حتى ترقى إلى مستوى ما يجمع البلدين الصديقين من روابط سياسية متينة، خاصة وأن المغرب والسلفادور يتمتعان بموقع جيو سياسي متميز ويتوفران على مؤهلات وفرص كبرى للتعاون الثنائي كما هو الشأن في مجالات الفلاحة، الطاقات المتجددة، البنيات التحتية، الإسكان والسياحة وغيرها، وذلك في ظل الإمكانيات التي تتيحها خارطة الطريق الرباعية التي وقعها البلدان في يونيو 2019.

وفي هذا الإطار أبرز السيد النعم ميارة أهمية إيلاء البعد البرلماني مكانة خاصة في الدينامية المتميزة للعلاقات الثنائية، معربا عن استعداد مجلس المستشارين، بحكم موقعه الدستوري وخصوصياته في التركيبة والاختصاصات وطبيعة انشغالاته الاقتصادية والاجتماعية، في مواكبة مسلسل تطوير هذه العلاقات ودعمه بكل المبادرات الكفيلة بترسيخ أسسه والعمل الميداني من أجل مستقبل أفضل لمنظومة التعاون الثنائي.

وأكد السيد الرئيس أن هذا الاهتمام بالنهوض بالعلاقات المغربية السالفادورية يندرج في إطار العناية الخاصة التي يحيط بها مجلس المستشارين موضوع التعاون جنوب- جنوب كخيار استراتيجي للمملكة المغربية يقوده جلالة الملك نصره الله، وذلك بالنظر إلى التجربة المهمة التي راكمها المجلس في احتضان ورعاية الحوار المتعدد الأطراف في هذا الشأن خاصة مع دول أمريكا اللاتينية، الشيء الذي مكن من إحراز نتائج ملموسة في تقوية التقارب وتعزيز التفاهم المتبادل بين الدول والشعوب المعنية في القضايا التي تستأثر باهتمامها.

وفي هذا الإطار نقل نائب رئيس جمهورية السلفادور السيد Felix Ulloa للسيد النعم ميارة دعوة من نظيره رئيس الجمعية التشريعية للسلفادور للقيام بزيارة عمل لهذا البلد الصديق، وهي الدعوة التي رحب بها السيد رئيس مجلس المستشارين.

وبخصوص القضية الوطنية، عبر السيد النعم ميارة، بصفته رئيسا لمجلس المستشارين ومنتقيا للأقاليم الجنوبية الصحراوية، عن امتنانه العظيم للموقف النبيل لجمهورية السلفادور بخصوص القضية الوطنية، وخصوصا بعد سحب الاعتراف بالجمهورية الوهمية في يونيو 2019، وما تلا ذلك من تأكيد متجدد لدعم السلفادور للوحدة الترابية للمملكة المغربية ولمبادرة الحكم الذاتي كحل وحيد، واقعي وسلمي وذي مصداقية للتزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

■ وفد عن مجلس المستشارين يشارك في أشغال اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.



شارك وفد عن مجلس المستشارين في أشغال اجتماع لجنة الشؤون السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، المنعقد يوم الأربعاء الموافق ل 2022/11/16، بمقر البرلمان الأوروبي ببروكسيل.

ويضم الوفد عن مجلس المستشارين:

- المستشارة المحترمة السيدة هند الغزالي، عضو فريق التجمع الوطني للأحرار.
- المستشار المحترم السيد محمد زيدوح، عضو الفريق الاستقلالي.

وقد تم التركيز خلال هذا الاجتماع على النظر في التوصيات المتعلقة "بالتحديات المشتركة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط: التعاون في مجالات الطاقة والأمن الغذائي والسلام والاستقرار.

كما ناقش المشاركون الوضع في المنطقة الأورومتوسطية مع التركيز على آثار الغزو الروسي لأوكرانيا، والذي يشكل تهديدا خطيرا للأمن الغذائي في المنطقة بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، مما يؤثر بدوره على الاستقرار السياسي على المستوى الإقليمي.

وعرض وفد مجلس المستشارين الاستراتيجية الوطنية كما التقدم الذي أحرزته المملكة المغربية في مجال الطاقات المتجددة، لاسيما بلوغ الهدف 52% من الباقة الكهربائية الوطنية في أفق 2030.

كما عمل الوفد على توعية الدول المشاركة بشأن عواقب تغير المناخ والتي تؤثر بشكل عميق على النظام البيئي الطبيعي والبشري، حيث دعا إلى الحد من الأثر الإيكولوجي للجميع، وذلك من خلال تبني أسلوب حياة أكثر رصانة وتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة.

علاوة على ذلك، تناول الوفد عن مجلس المستشارين مسألة ندرة المياه من خلال تسليط الضوء على المبادرات التي قام بها المغرب، والتي تعتمد إلى حد كبير على تنمية الموارد المائية غير التقليدية، لاسيما تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي.

واستعرض وفد مجلس المستشارين كذلك سياسة الهجرة المغربية التي تهدف إلى مساعدة المهاجرين واللاجئين، موضحين في هذا الصدد أن هذه السياسة أسفرت عن حملتين لتسوية الوضع الإداري للأجانب في وضع غير قانوني، وهي مبادرة غير مسبوقة في المنطقة.

وأخيرا، دعا الوفد إلى مواصلة التعاون الدولي في مختلف القضايا التي تمت مناقشتها.

فرق الأغلبية بمجلس المستشارين تنظم يوما دراسيا حول مشروع القانون المالي للسنة المالية 2023.



نظمت فرق الأغلبية بمجلس المستشارين يوم الثلاثاء 15 نونبر 2022 بمقر المجلس لقاء دراسيا حول مشروع القانون المالي للسنة المالية 2023 شارك في إثراء أشغاله خبراء قانونيون وفاعلون اقتصاديون وسياسيون.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء الدراسي في سياق مناقشة مجلس المستشارين لمشروع قانون المالية في صيغته الحالية من قبل مجلس النواب الذي صادق عليه يوم الجمعة 11 نونبر الجاري بأغلبية 175 صوتا.

وقد كان هذا اللقاء مناسبة تم خلالها تسليط الضوء على مرتكزات مشروع قانون المالية لسنة 2023 لاسيما تلك المتعلقة بتعزيز أسس الدولة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني، كما تم التأكيد على القيمة النوعية للتعديلات التي تتقدم بها مكونات المجلس (الترايبية، الاقتصادية والنقابية) من أجل تجويد وتدقيق مقتضيات هذا النص.

وفي كلمة له بالمناسبة، قال رئيس مجلس المستشارين السيد نعم ميارة، إن هذا اللقاء الدراسي يأتي إلى جانب ندوات ولقاءات أخرى ينظمها المجلس بهدف تجويد العمل البرلماني وتطوير عمل المجلس بشكل يقدم قيمة مضافة للعمل التشريعي، منوها في هذا السياق بالتزام أعضاء المجلس بحضور الجلسات التشريعية بنسبة 65 في المائة.

وأبرز السيد ميارة أن ثمة قضايا متعددة سيحرص المجلس على التفاعل معها وتقديم تعديلات بشأنها، مشيرا في هذا السياق إلى ما أثاره المحامون وشرائح أخرى من المجتمع فيما يخص فرض التضريب، "الذي يجب على المجلس أن يشتغل عليه للخروج بنتائج من شأنها مساعدة الحكومة في السنوات المقبلة على إعداد قوانين المالية".

ولفت رئيس مجلس المستشارين إلى أن الحكومة قبلت خلال السنة الماضية 83 تعديلا قدمه مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية، آملا أن تتفاعل هذه السنة أيضا مع التعديلات التي سيقدمها المستشارون من أجل تجويد هذا النص.

من جهته، أكد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة السيد المرباط الحمار، أن مشروع قانون المالية هو قانون تعدادي تقريري وتوقع مدروس لميزانية الدولة للسنة المالية المقبلة ولما تعترم الحكومة إنفاقه أو تتوقع تحصيله من موارد، لافتا إلى أنه يحمل لمسة تقنية "لكن وفق معادلة سياسية بتطويع الأرقام لتتوافق وتتماشى مع ظرفية سياسية داخلية وخارجية".

وقال السيد المرباط إن مشروع قانون المالية يجب أن يترجم الالتزام بما تقدمت به أحزاب الأغلبية من خلال برامجها الانتخابية وبرنامجه الحكومي رغم الإكراهات المرتبطة بما هو خارجي، معتبرا أن الحكومة الناجحة "هي التي تجد توازنا وتتعامل مع أي ظرفية".

واعتبر أن "هذا ما لمسناه في مشروع القانون الذي يأتي في سياق دولي مضطرب وفي ظل ظروف غير مستقرة والتي لا محالة تؤثر على حجم فرضياته"، داعيا مستشاري الأغلبية إلى التفكير بشكل جماعي ومد الحكومة بالتعديلات التي توجد نص المشروع لتجاوز تداعيات الأزمات ولتنعكس أرقامه وإجراءاته بالإيجاب على حياة المواطنين.

من جانبه، أكد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار السيد محمد البكوري، أن مشروع قانون المالية يتضمن حزمة إجراءات وتدابير ملموسة و"شجاعة"، تستجيب للسياقين الوطني والدولي اللذين يميزان المرحلة الحالية غير المسبوقة والموسومة باللايقين والاضطراب في ظل ارتفاع الأسعار.

ونوه رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار بالمقاربة التشاركية التي اعتمدتها الحكومة، داعيا إلى المناقشة العلمية والسياسية لمشروع قانون المالية من أجل تقديم "اقتراحات معقولة وصائبة" خلال المناقشة التفصيلية للنص التشريعي ذاته.

وأبرز السيد البكوري أن الأغلبية في مجلس المستشارين تطمح إلى تجويد مشروع القانون لكي يوفر الشروط اللازمة للعيش الكريم مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، مشيرا إلى أن اللقاء الدراسي يأتي في سياق زمن تشريعي يترجم الرقابة على عمل الحكومة وتقييم ما أنجز وما يمكن إنجازه.

من جهته، قال رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية السيد عبد السلام البار إن هذا اليوم الدراسي هو ثمرة تنسيق بين الأغلبية الحكومية التي برهنت على المزيد من التوحيد كحكومة منسجمة وواحدة، مشددا على دور مجلس المستشارين في تعميق النقاش حول مشروع قانون المالية لسنة 2023.

وأضاف رئيس الفريق أنه بعد مناقشة القانون الإطار المتعلق بميثاق الاستثمار، "نناقش اليوم قانونا من أضخم القوانين للبحث واستنباط مجال تدخلنا وإبراز بعض النواقص التي شابت هذا النص".

وأبرز السيد البار أن هذا النقاش يجري بحضور خبراء ومتخصصين من أجل التجاوب مع تفاعلات كل من المحاسبين المعتمدين والمهندسين والمعماريين والعدول والمحامين مع مشروع قانون المالية، إلى جانب التفاعل مع مطلب الزيادة في الأجور لباقي شرائح الموظفين وترقيتهم، مشددا على أن ضرورة إيلاء أهمية لقضايا التشغيل والاستثمار والحماية الاجتماعية.

الفريق الإشرافي بمجلس المستشارين ينظم مائدة مستديرة حول مشروع القانون المالي 2023 من زاوية التصور السياسي والاجتماعي.



نظم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين بشراكة مع "مرصد العمل الحكومي" و"منظمة أوكسفام بالمغرب" مائدة مستديرة حول موضوع "أي تصور سياسي واجتماعي لمشروع قانون المالية لسنة 2023"، وذلك يوم الخميس 17 نونبر الجاري بمقر المجلس.

وكانت الغاية من هذه المائدة، التي تميزت بمشاركة عدد من الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والأكاديميين، توضيح الرهانات والتحديات المتحكمة في ركائز وتوجهات هذا المشروع.

وخلال كلمته في الجلسة الافتتاحية لهذا اللقاء الدراسي قال السيد يوسف أيدي، رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، إن قانون المالية يعتبر الأداة الإجرائية لترجمة الأهداف، والتزامات البرنامج الحكومي المتعاقد بشأنه مع البرلمان، ومن خلاله مع الشعب المغربي.

وأضاف أن مناقشة مشروع القانون المالي 2023 بمجلس المستشارين، تتطلب التوقف على مدى مطابقته لتوقعات الحكومة والأهداف التي حددت له بخصوص ترسيخ ركائز الدولة الاجتماعية، وإنعاش الاقتصاد الوطني، وتكريس العدالة المجالية واستعادة الهوامش المالية، فهل قانون المالية 2023 سيكون في مستوى هذا الطموح، وهل الحكومة ستستطيع إنجاز ما تضمنه قانون المالية من أهداف؟ خصوصا أن المعطيات المتوفرة تجعلنا نتعاطى بكثير من الحذر في قراءتنا لمضامين هذا المشروع، وتتوجس بشأن صدقية تحقق الفرضيات، التي اعتمدت عليها الحكومة خاصة إذا علمنا بأن المؤشرات الماكرو اقتصادية لهذه السنة توجد في أغلبها في حالة سلبية، وهو ما عبرت عنه وزيرة الاقتصاد والمالية من خلال عرضها التي تقدمت به أمام لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب والمستشارين.

رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين قال أيضا: "وهكذا نرى بأن هناك مجموعة من المؤشرات المقلقة التي من شأنها التأثير على صدقية التوقعات والفرضيات التي ارتكز عليها المشروع، خاصة إذا أضفنا إليها التقلبات المناخية المتسمة بعدم انتظام التساقطات المطرية التي يعرفها المغرب في السنتين الأخيرتين، وكذا الانعكاسات الاقتصادية السلبية للسياسة النقدية التي نهجتها الحكومة من خلال تعويم الدرهم في حدود 5% ورفع نسبة الفائدة الرئيسي إلى 2% خاصة مع الارتفاع الهائل الذي سجله الدولار الأمريكي، وكذا الموجة الجديدة المنتظرة لارتفاع أسعار الطاقة خاصة بعد القرار الذي اتخذته منظمة "أوبك" بخفض الإنتاج بحوالي مليونين برميل يوميا".



الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 53728134

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma